

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paratssant au Catre (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Redacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 112 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 7

الحقوق

(ادارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
تصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « امين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم جمال المحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً صاغاً ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

٢٠

استئناف مصر - جنائي - ١٧ يناير سنة ١٩٠٠
النيابة - ضد - جمعه محمد عبدالله واخزين
اعلان الحضور . الاستئناف

١ - اذا حصل خطأ في نص في الاعلان
المسلم الى المتهمين بهم مختلفة لحضورهم امام
الاستئناف بان ذكرت فيه تهمة كل منهم بما يخالف
ما حكم به عليه امام محكمة الدرجة الاولى لزم
ان تعتبر محكمة الاستئناف انهم مطلوبون امامها
ليحاكموا على تهم جديدة لم يحاكموا عليها امام
الدرجة الابتدائية وانها ينظر الدعوى حسب
الاعلان تكون قد تجاوزت القانون حيث تكون
قد قصت في حالتها الاستئنافية في امر لم ينظر
ابتدائياً

٢ - انه وان تكن المادة ٢٤٠ جنائيات تقضى
بان « اوجه البطلان الذي يقع في الاجراءات السابقة
على انعقاد الجلسة يجب ابدؤها قبل سماع اول شاهد
او قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود والاسقط
حق الدعوى بها » الا ان هذا النص لا يمنع
المحكمة من ان تقرر ببطلان الاجراءات من
تلقاها نفسها ولو لم ينتبه المتهم الى هذا البطلان
وتمسك به وذلك محافظة على العدالة والصالح
المعمومي في ضبط الاجراءات القانونية ودقتها

بدائرة الخنيج والجنايات المشكلة تحت رئاسة
حضرة سعد زغلول بك وبحضور حضرات
مستر بري ومستر ساتو قضاء ومحمد توفيق سعودي
افندي وكيل النائب العمومي ومحمود فكري
افندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي
في قضية النيابة نمرة ٢١٨٤ سنة ٩٩ المقيده
بالجدول العمومي نمرة ٣٢ سنة ٩٠٠
ضد

جمعه محمد عبدالله عمره ٤٨ سنة عمدة الحربة
معين للمحاماه عنه محمد افندي عوض
يوسف خليفه يوسف عمره ٤٥ سنة شيخ
غفر الحربة

علي محمد يوسف عمره ٤٠ سنة طواف الحربة
عمران حسن « ٧٥ » مزارع .
معين للمحاماه عنه محمد افندي عوض
علي عمران عمره ٤٢ سنة شيخ بلد الحربة
معين للمحاماه عنه محمد افندي عوض

ابراهيم عمران عمره ٣٥ سنة شفاف الحربة
معين للمحاماه عنه محمد افندي عوض
احمد محمد بخيت عمره ٣٢ سنة مزارع
بالحربة ومعين للمحاماه عنه سليم افندي بستر
بعد سماع التقرير المقدم من جناب مستر
بري وطلبات النيابة العمومية وأقوال المتهمين
والمحاميين عنهم والاطلاع على أوراق القضية
والمداولة في ذلك قانوناً

النيابة العمومية اهتمت المذكورين الثلاثة
الاول باستعمال القسوة مع الاخير والثلاثة
الآخرين بضربه وبتجاربه هو أي الاخير
بالتعرض بالقوة الى عمران حسن في الاطيان
الواضع اليد عليها ومنعه من الانتفاع بها في ٥
سبتمبر سنة ٩٩ بالحربة

ومحكمة قنا الجزئية حكمت بجلستها المنعقدة
في ١٣ ديسمبر سنة ٩٩ طبقاً للمادة (١٧١)
جنائيات والمادة الاولى من دكرتو ٣٠ مارس
سنة ١٨٩٢ والفقرة السابعة من المادة ٣٥٢
عقوبات حضورياً أولاً ببراءة ساحة كل من جمعه
عبدالله ويوسف خليفه يوسف وعلي محمد يوسف
وعمران حسن وعلي عمران و ابراهيم عمران
بما نسب اليهم ثانياً بجبس احمد محمد بخيت المتهم
الاخير مدة خمسة عشر يوماً تلقاء ما وجه اليه
والزمتهم بالمصاريف وان لم يدفع طوعاً يعامل
بمقتضى المادة ٤٩ من قانون العقوبات

وحيث ان هذا الحكم استأنفه المحكوم
عليه في ١٤ ديسمبر سنة ٩٩ وكذلك نيابة المحكمة
المذكورة في ٢٣ منه والنيابة العمومية لدى محكمة
الاستئناف فوضت الرأي للمحكمة للمبرئين وتأبيد
الحكم للمحكوم عليه

من حيث ان النيابة العمومية اقامت الدعوى
على المذكورين وطلبت أمام محكمة قنا أولاً
الحكم على جمعه محمد عبدالله ويوسف خليفه

فهذه الاسباب

وبعد رؤية المادة ١٧١ جنائيات
حكمت المحكمة حضوراً ببراءة ساحة المتهمين
واضافة المصاريف على طرف الحكومة
هذا ما حكمت به المحكمة بجلساتها العلنية
المنعقدة في يوم الاربع ١٧ يناير سنة ١٩٠٠

٢١

مصر - استئناف جنح - ١٣ يناير سنة ١٩٠٠
النيابة - ضد - لطيف باشا سليم
استئناف احكام المخالفات

١ - ان واضع القانون منع استئناف
الاحكام الصادرة في المخالفات الا في حالتين مذكورتين
في المادة ١٥٠ من تحقيق الجنائيات الاولى ان
يكون صادراً بالحبس والثانية ان يكون مبنياً على
خطأ في تطبيق نصوص القانون او تأويلها
٢ - الخطأ الذي يقع في تطبيق نصوص
القانون ويجوز استئناف الحكم الذي يبنى عليه
هو مخالفة النص للواقعة التي ادرجت تحته
فاذا حكم قاضي المخالفات على متهمة بجرعة
السب بعقوبتها القانونية بعد ان يكون ذلك المتهمة ابدى
عذراً ينفي العقاب عنه كالتحريض المنصوص
عنه في المادة ٣٤٦ عقوبات يكون قد حكم ببطلان
ذلك العذر وليس في هذا ما يوجب القول بان
هناك خطأ في تطبيق القانون او تأويله

٣ - لقاضي المخالفات الحكم في التعويض
المدني الناتج عن المخالفة بما لا يتجاوز اختصاص
المحاكم الجزئية لكن اذا كان حكمه غير قابل من
حيث العقوبة للاستئناف حسب نص المادة ١٥٠
فلا يجمله قابلاً للاستئناف ما اذا كان قاضياً في
التعويض المدني بأكثر من الف قرش لانه اذا
جاز استئنافه فيما يتعلق بالحقوق المدنية دون العقوبة
لاوجب ذلك تناقضاً في الاحكام ومخالفة لقوة الشيء
الحكوم به نهائياً حيث يكون حيثئذ من السائق
للمستأنف ان يطلب عدم الزامه بالتعويض لان

وحيث ان محكمة الاستئناف لو اعتبرت طلب
الحضور الملحق الى المتهمين صحيحاً وحكمت عليهم
بناء على الطلب المذكور فيكون المتهمون قد حرروا
من حقهم الذي لانزاع فيه وهو رفع استئناف
عن حكم صادر من هذه المحكمة في تهمة لم تنظر
فيها محكمة أول درجة

وحيث انه وان تكن المادة ٢٤٠ من قانون
تحقيق الجنائيات قضت بان اوجه البطلان الذي
قع في الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب
ما بدائها قبل سماع أول شاهد أو قبل المرافعة ان لم
يكن هناك شهود والا سقط حق الدعوى بها الا
ان هذا النص لا يمنع المحكمة من ان تقرر ببطلان
الاجراءات من تلقاء نفسها ولو لم ينتبه المتهمة الى
هذا البطلان ويتمسك به وذلك محافظة على العدالة
والصالح العمومي في ضبط الاجراءات القانونية
ودقتها

وحيث انه وان تكن النيابة قد شرحت
شفاهاً الثلاث تهم الموجهة ضد المتهمين أمام
محكمة أول درجة وان المتهمين المذكورين قد
دافعوا عن انفسهم ولم يتمسكوا باوجه البطلان
الا ان المحكمة ترى مع ذلك ان اوجه البطلان
المذكورة ما زالت موجودة

وحيث ان الحكم بخلاف ذلك يبنى عليه
انه اذا طلب متهمة للحضور امام محكمة اول درجة
لحاكمته نظير سرقة بسيطة فلا يجوز ان يعان
للحضور امام محكمة الاستئناف في تهمة ضرب
او جرح وانه اذا كانت المادة ٢٤٠ جنات
تقضي حقيقة بزوال كافة اوجه البطلان ففي هذه
الحالة يجب اذاً اعتبار طلب الخصوم الثاني صحيحاً
ضد كل متهمة غير حازة على المعرفة الكلية لابتداء
اوجه البطلان

وحيث انه لا يجوز عدلاً حرمان المتهمة من
الوقت الكافي للاستعداد والدفاع عن نفسه في
تهمة لم يكن عالماً بها في بادئ الامر
وحيث ان المحكمة ترى مما تقدم وجوب الحكم
ببراءة ساحة المتهمين بما نسب اليهم

يوسف وعلي محمد يوسف بالمادة ١٢٠ عقوبات
باستعمال القسوة مع احمد محمد بنحيت المتهمة
السابع ثانياً الحكم على عمران حسن وعلي عمران
وابراهيم عمران بالمادة ٢٢٠ عقوبات لتهمة
لتهمة بضرب احمد محمد بنحيت المذكور ثالثاً
الحكم على هذا الاخير طبقاً للمادة الاولى من
الامر العالي الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٩٢٢ لتهمة
بالتعرض بالقوة لعمران حسن في الاطيان الواضع
اليدها

وحيث ان محكمة قنا الجزئية بناء على الثلاث
تهم المذكورة حكمت بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٠
ببراءة المتهمين الستة الاولين وعلي المتهمة السابع
مدة خمسة عشر يوماً

وحيث انه لما تقدمت الدعوى الى محكمة
الاستئناف للنظر في الاستئناف المرفوع من احمد
محمد بنحيت عن الحكم الصادر ضده ومن النيابة
بالنسبة لبراءة الستة متهمة الآخرين وانه رغماً
عن هذه الحالة الواضحة جلياً قد أعلن المتهمون
كلهم بدون استثناء للحضور أمام محكمة الاستئناف
لحاكمتهم نظير تعرضهم بالقوة لعمران حسن المتهمة
الرابع في الاطيان الواضع يده عليها فكان عمران
حسن قد أصبح أمام محكمة الاستئناف متهماً
بالتعرض لنفسه في اطيانه وهذا وجه واحد
من اوجه الخطأ

وحيث ان تهمة التعرض كانت منسوبة أمام
محكمة أول درجة ل احمد محمد بنحيت فقط وأما
المتهمون الستة الآخرون فان البعض منهم كان
منسوب له استعمال القسوة مع احمد محمد بنحيت
المذكور والبعض الآخر كان منسوب له ضربه
كما سبق الذكر وكما يتضح من وقائع الدعوى
وحيث انه في هذه الحالة رأت محكمة
الاستئناف انه ليس مطلوب منها الحكم في
الاستئناف المرفوع من النيابة ومن احمد محمد
بنحيت عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة
بل الحكم في تهمة جديدة لم يسبق نظرها أمام
محكمة أول درجة وبناء عليه لا يمكن ان تكون
أساساً لاستئناف قانوني

والمداولة فيها طبقاً للقانون

حيث ان واضع القانون منع من استئناف الاحكام الصادرة في المخالفات الا في حالتين مذكورتين في المادة (١٥٠) من تحقيق الجنايات الاولى ان يكون الحكم صادراً بالحبس والثانية ان يكون مبنياً على خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها

وحيث انه من المقرر الواضح ان حق استئناف الحكم بالحبس انما يجوز للمحكوم عليه وحده فلا يجوز الاستئناف للنيابة العمومية ولا للمدعي بالحقوق المدنية وان رفض طلبه الا اذا كان استئنافاً مبنياً على الوجه الثاني من المادة المذكورة

وحيث ان الخطأ الذي يقع في تطبيق نصوص القانون ويوجب استئناف الحكم الذي بني عليه هو مخالفة النص للواقعة التي أدرجها الحكم تحته وحيث ان الواقعة كما أثبتها الحكم المستأنف وكما اتفقت مرافعة الخصوم عليها سب غير غلبي وغير مشتمل على اسناد عيب معين

وحيث ان هذه التهمة بهذا الوصف منطبقة تمام الانطباق على نص المادة ٣٤٦ عقوبات وهي المادة التي طلب المدعي المدني حضور المستأنف أمام محكمة المخالفات بناء عليها

وحيث ان الاعتذار التي قررها القانون ورتب عليها تخفيف العقوبة أو نفيها عن مرتكب الفعل المعاقب عليه أصلاً انما وسائل دل عليها ووكيل اقامة البرهان على كل وسيلة لمن يدعيه فالذي يدعي انه ارتكب الجرم وهو يدافع عن نفسه مكلف باثبات انه كان في حالة الدفاع عن النفس والذي يدعي التحريض عليه اقامة البرهان فيه

وحيث ان وسائل الدفاع كلها من الوقائع التي يحكم فيها القضاء حكماً باتاً بمقتضى نظرهم وبحسب ما يملكه عليهم وجذائهم غير تابعين في ذلك الى نص من نصوص القانون ولا مرتبطين بغير روابط الاستنتاج الطبيعي العقلي

وحيث ان حكم القاضي على المتهم بالعقوبة

قدم الوايلي يوم الثلاثاء ٣١ أكتوبر سنة ١٨٩٩ حكمت حضورياً على المستأنف بغرامة قدرها مائة قرش وبخمس وثمانين جنيهاً مصرياً وبجميع المصاريف وببشرة جنهات للمخاماه عن المدعي بالحقوق المدني وأثبتت في حكمها ان (شروط السب والشم والقذف توفرت في هذا الخطاب) وان الواقعة تنطبق على المادة (٣٤٦) عقوبات وطبقت حكمها على هذه المادة وعلى المواد ٢٨٣ و٣٥٢ و٤٩ من القانون المذكور وحيث ان سعادة لطيف باشا سليم استأنف هذا الحكم بتقرير حرره في قلم كتاب المحكمة المذكورة في ٢ نوفمبر سنة ٩٩ وصرح فيه انه يستأنفه بالنسبة الى الغرامة والتعويض معاً

وحيث ان الوكيل عن المستأنف طلب في جلسة ٦ يناير سنة ٩٠٠ قبول الاستئناف شكلاً والغاء حكم محكمة المخالفات المشار اليها وبراءة موكله من التهمة ورفض طلبات المدعي المدني والزامه بالمصاريف وذلك لان المحكمة أخطأت في تطبيق نص القانون على الواقعة اذ يشترط في الحكم بمقتضى المادة ٣٤٦ عقوبات ان لا يكون الشم مسبباً عن تحريض المشتوم للشم والتحرريض حصل فعلاً من حضرة علي بك جاهين المدعي المدني الى سعادة لطيف باشا سليم بالكيفية التي شرحها في مرافقته أمام محكمة المخالفات وان تلك المحكمة لم تذكر شيئاً عن ذلك السب

وحيث انه طلب أيضاً قبول الاستئناف من حيث التعويض المدني اذا صح عدم قبوله بالنسبة الى العقوبة المحكوم بها وارتنك على المواد ٢٦ من قانون المرافعات و١٤٥ من قانون تحقيق الجنايات

وحيث ان النيابة العمومية والوكيل عن المدعي المدني طلبا الحكم بعدم قبول الاستئناف لان الخطأ في التطبيق الذي يدعيه المستأنف غير موجود ولان الحكم بالتعويض تابع للحكم بالعقوبة وأصر الوكيل عن المستأنف على طلباته المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق

الفعل الثاني عنه لم يقع منه وهذا غير جائز لقيام الحكم بالعقاب حجة لا تقبل الرد على اثباته ونسبته اليه

محكمة مصر الابتدائية الاهلية بمجلسه استئناف الجلبج المنعقدة علناً بالمحكمة في يوم السبت ١٣ يناير ١٩٠٠ و١٢ رمضان سنة ٣١٧ تحت رئاسة سعادة احمد فتحي بك رئيس المحكمة وبحضور حضرات علي بك زكي ومحمد أفندي توفيق قضاة وحضرة مصطفى أفندي أبو زيد مساعد النيابة وحسين أفندي سلمان كاتب الجلسة صدر الحكم الآتي

في قضية النيابة نمرة ٢١٩٩ الواردة الجداول نمرة ٢٦٤٤ وعلي بك جاهين مدعي مدني ضد

لطيف باشا سليم رئيس محكمة مصر المختلطة ومقيم بالعباسية

متهم بتجاربه على شتم علي بك جاهين بالعباسية بجواب أرسله اليه بدون تاريخ

حيث ان حضرة الطالب علي بك جاهين كلف سعادة لطيف باشا سليم في ١٩ أكتوبر سنة ٩٩ و١٤ جاد آخر سنة ١٣١٧ بواسطة حبيب أفندي جرجس مندوب المحضر بمحكمة الازبكية بالحضور أمام محكمة المخالفات بقسم الوايلي في يوم الثلاثاء ٣١ أكتوبر سنة ٩٩ لسمع الحكم عليه بالعقاب المنصوص عليه بالمادة ٣٤٦ من قانون العقوبات وبدفع مبلغ خمسة آلاف قرش على سبيل التعويض واتعاب المخاماه

وذلك لانه وصل الى الطالب في ٢٤ ستمبر سنة ٩٩ من سعادة المعلن اليه كتاب مفتوح غير مطروفي بخطه وتوقيعه بدون تاريخ بواسطة خادم سعادة المعلن اليه يتضمن شتاً وسباً لاطالب واسناد عيوب غير معينة

وحيث ان الوكيل عن المدعي المدني طلب بمجلسه يوم الثلاثاء المذكور أمام تلك المحكمة ان يحكم له بمائة جنية لا بخمسين

وحيث ان محكمة المخالفات المنعقدة علناً في

بعد ان يكون ذلك المتهم ابدى عذراً يخفف العقاب او ينفيه عنه كالتحريض الذي يدعيه المستأنف حكم ببطلان ذلك العذر وليس في هذا ما يوجب القول بان هناك خطأ في تطبيق القانون او تأويله

وحيث ان الاحتجاج بما جاء في الفقرة الاخيرة من المادة ٢٦ مرافعات في غير محله لان تلك المادة تبين اختصاص المحاكم الجزئية في التعويضات التي يطالبها احد الخصوم لجرمة ارتكبت عليه وقد زيدت هذه الفقرة على تلك المادة بعد ان صارت المحاكم الجزئية تحكم في الجنيح

وحيث ان ذكر المادة (١٤٥) من قانون تحقيق الجنايات في غير محله ايضاً لان هذه المادة انما منعت قاضي المخالفات من تعدي حدود اختصاص المحاكم الجزئية العام والمحاكم الجزئية لا تختص بالحكم في اكثر من عشرة الاف قرش الا ما استثنى ولا حكم للاستثناء ولو ان القانون اراد التجميع الى اختصاص المحاكم الجزئية بنظر التعويضات المطلوبة عن جنحة او جناية الى ما لا نهاية لما احتاج الى هذا القيد المذكور في المادة ١٤٥ ولترتب على تأويل المستأنف مساواة قاضي المخالفات بقاضي المحكمة الجزئية في سعة الاختصاص بالنظر الى التعويض وذلك غير مقبول وفضلاً عن ذلك كله فان عبارة المادة ١٤٥ موجودة قبل زيادة الفقرة الاخيرة في المادة ٢٦ مرافعات فترجيح القديم الى الجديد غير مقبول

وحيث ان الاعتراض بان اعتبار احكام المخالفات نهائية في التعويضات المدنية وان زادت على الف الف قرش يناقض خطة القانون في الاحكام المدنية انما يرد على اصل الوضع لا على القانون المسنون

وحيث ان جواز استئناف احكام المخالفات من جهة التعويض دون جواز استئنافها من جهة العقوبة لاوجب ذلك تناقضاً في الاحكام ورداً لقوة الشيء المحكوم نهائياً فيه اذ يكون حينئذ من السائق للمستأنف ان يطلب عدم الزامه بالتعويض لان الفعل الناشئ عنه لم يقع منه وهو غير جائز

لقيام الحكم بالعقاب حجة لأقبل الرد على آلياته ونزبته اليه

وحيث ان جواز الاستئناف في الحقوق المدنية المنصوص عنه في الوجه الثاني من المادة ١٧٥ من قانون تحقيق الجنايات في حالة الحكم ببراءة المتهم لا يؤدي الى هذا التناقض لان قوة الحكم في البراءة لا تستفاد في هذه الحالة المذكورة من حكم القانون بل من عدول النيابة العمومية

عن استئناف الحكم بالبراءة اذ الحكم في ذاته يقبل الاستئناف ولا يجوز ان تكون ارادة النيابة العمومية حجاباً يمنع المدعي المدني عن اثبات حقه في المخالفات فاستئناف الاحكام محظور بنص القانون لا بارادة النيابة ومثل التناقض الذي ينشأ عن عدم استئناف الاحكام بمعرفة النيابة مثل التناقض الذي يحصل في حالة الحكم بالعقوبة على متهمين كثيرين لا يستأنف بعضهم وبعضهم استأنف فيحكم ببراءة لان التهم غير صحيحة ومثل التناقض الذي يحصل ايضاً في المسائل المدنية لهذا السبب وهو في الحقيقة لا يعد تناقضاً صحيحاً كما تقدم وحيث انه لذلك مثلاً في حالة الحكم من محكمة الجنيح ببراءة متهم في جنحة لم يدع المجني عليه فيها بحق مدني وكان ذلك الحكم مبنياً على عدم ارتكاب المتهم للفعل المسند اليه اذ في هذه الحالة لا يجوز للمجني عليه ان يرفع دعوي امام المحكمة المدنية ويثبت امامها حصول الفعل الذي يشككي منه خلافاً لما حكمت به محكمة العقاب وحيث انه لذلك تكون محكمة مخالفات قسم الوابلي لم ترتكب خطأ في تطبيق نصوص القانون ويكون الاستئناف غير مقبول

ولهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المادة (١٥٠) من قانون تحقيق الجنايات التي نصها النخ حكمت المحكمة حضورياً بعدم قبول الاستئناف سواء كان من جهة العقوبة او من جهة التعويض والزمت المستأنف بالمصاريف وان لم يدفعها يعامل طبقاً للقانون

فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المادة (١٥٠) من قانون تحقيق الجنايات التي نصها النخ حكمت المحكمة حضورياً بعدم قبول الاستئناف سواء كان من جهة العقوبة او من جهة التعويض والزمت المستأنف بالمصاريف وان لم يدفعها يعامل طبقاً للقانون

﴿ ٢٢ ﴾

مخالفات مصر - ٢١ أكتوبر سنة ١٩٩٠
علي بك شاهين - ضد - لطيف باشا سليم
السب

ان علماء القانون متفقون على ان السب والسبب والقذف تقع اما بالفاظ معينة او بعبارات محدثة بالشرف او التاموس او ان يقصد بها الازدرا بالشخص وان تقع مقصودة

محكمة قسم الوابلي الاهلية بجسها العلنية المنعقدة تحت رئاسة حضرة محمد بك رشاد القاضي وبحضور حضرة اسكندر افندي فخايل مندوب النيابة ومحمد احمد الكاتب

اصدرت الحكم الاتي

في قضية النيابة نمرة ٧٨٦ سنة ١٩٩٠ وحضرة علي بك شاهين مدعي بحق مدني
ضد

سعادة لطيف باشا سليم رئيس محكمة مصر المختلطة سكنه العباسية

لتعديه بشتم حضرة علي بك شاهين بالعباسية بجواب ارسله اليه بدون تاريخ بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٩٠

اعلن علي بك شاهين سعادة لطيف باشا سليم رئيس محكمة مصر الابتدائية المختلطة بالحضور امام هذه الجلسة متبها له بانه شتمه بجواب ارسله اليه ويطلب في اعلان الحضور الحكم بالعقوبة وبالزامه بان يدفع مبلغ خمسين جنيهاً بصفة تعويض مع الزامه بالمصاريف واتعاب المحاماه

وفي الجلسة حضرة ابراهيم بك الهلباوي عن المتهم وحضر نقولا افندي توما عن المدعي بالحق المدني

ووكيل المدعي طلب التعويض الى مائة جنيه ودفع الرسم

وحضرة مندوب النيابة طلب العقاب بالتطبيق للهادء ٣٤٦ عقوبات ووكيل المدعي بالحق

المدني شرح التهمة وطلب الحكم بالتعويض
ووكيل المتهم قال انه يلزم توفر الشروط الاتية
لاجل امكان تطبيق العقاب

اولا ان يكون الشتم بالفاظ معينة
ثانياً ان يكون هناك قصد الاضرار

وارتكب على شرح العلامة « دلوز » وقدم
الجزء الثالث عشر ويقول بان الجواب المقامة
بشأنه الدعوى لم يتضمن الفاظ شتم معينة حتى
يمكن ان يعاقب عليها القانون وفي الموضوع يقول
انه لو فرض واعتبرت تلك الالفاظ شتماً فانها
حصلت بدون قصد سي

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق
فصدر الحكم الاتي

حيث ثبت ان سعادة لطيف باشا سليم ارسل
لحضرة علي بك شاهين خطاباً بهذا نصه
« دولتو حضرة زوجة البرنيسيس

ان الذي حصل منك ومن امراتك مدة
اقامتكم بمنزلنا لا يحصل الا من الرعاع وهذا ليس
بمستغرب بعد الذي قيل ويقال فاعلمنا منه فان
الشيء من معدنه لا يستغرب هذا وانني اخبرك ان
الناس كانوا يعلمون ما كان بيني وبينك من المحبة
والان قد انقطع حبل اتصالنا (والحمد لله) ولا بد
ان الناس يسألوني عن السبب فانا مجبور ان
اخبرهم عن تفصيلات ما وقع من الاول وقبل
زواجكم الى الاخر يكون معلوم يا حضرة زوج
البرنيسيلري

« سؤال الى حضرة زوج البرنيسيلري ما سبب
زعلك على خالك وعلى صديقتك ليه يا حضرة
زوج البرنيسيلري

« جوابه ان صاحبة الدولة والعفاف البرنيسيس
زوجتي اخبرتهم عن اسهم قتال السويس التي
عندها وهم نصحوها بحفظها وعدم التفريط فيها
حتى عدم إعطائها لي خوفاً من ضيعهم وصرفهم
مثل ما ضيعت وصرفت وخربت غيرهم فانا
زعلت عليهم وعرفت انهم خائنين لماذا زوجتي
اخبرتهم باسم القتال لك الحق يا حضرة زوج
البرنيسيلري ان زعل عليهم وتعرفهم انهم خائنين

(عجائب عجائب كثرت المجانين) ويا هل ترى هو
صحيح ان البرنيسيس عندها اسهم قتال السويس
وانها اخذتهم كما اخذت من تركة اسماعيل باشا
راتب خفية انا لا اظن ذلك وانما هي مصيدة
اصطادت البرنيسيس حضرة زوجها المسكين مسكين
مسكين رحمة الله عليه يا حضرة زوج البرنيسيلري
امضا

لطيف

وحيث ان علماء القانون ومنهم العلامة « دلوز »
شرحوا السب والشتم والقذف فانفقوا على ان
يقع ذلك اما بالفاظ معينة او بعبارة محدثه
بالشرف او التاموس او ان يقصد بها الازدراء
بالشخص وان تقع مقصوده (راجع « دلوز »
جزء ١٣ صحيفة ٤٤٢ نمرة ١٠٦٠ صحيفة ٤٣٩
نمرة ١٠٣٢)

وحيث ان هذه الشروط توفرت في هذا
الخطاب فالفاظ الشتم معينة في عبارة قوله « ان
ما حصل منك ومن امراتك لا يحصل الا من
رعاع الناس وان الشيء من معدنه لا يستغرب »
وقوله « عجائب عجائب كثرت المجانين »

وبالاختصار فان لهجة الخطاب كلها من أول
العنوان الى نهايته جل يقصد منها الاهانة والازدراء
بالمدعي بالحق المدني

وحيث ان قصد الاهانة والازدراء ثابت
ضد محرر الخطاب من التناقر والحصام الذي وقع
بين سعادة الباشا والمدعي بالحق المدني قبل محرر
الخطاب وكما تبين من مرافعات الاخصام ووقائع
الدعوى

وحيث ان الواقعة معاقب عليها بالمادة ٣٤٦
عقوبات

وحيث اننا نرى استعمال الرأفة عملاً بالمادة
« ٣٥٢ » عقوبات ووجوب التعديل في التعويض
المطلوب الحكم به

فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المواد ٢٨٣ و ٣٤٦
و ٣٥٢ و ٤٩٠ عقوبات التي نصها الخ
وبعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنابات

حكمتنا حكماً حضورياً بالزام سعادة لطيف
باشا سليم بغرامة مائة قرش مع الزامه بان يدفع
الى المدعي بالحق المدني علي بك شاهين مبلغ خمسة
ونماتين جنيه مصري مع الزامه بكافة المصاريف
وقد رنا اتعاب المحاماة مبلغ عشرة جنيهات فان لم
يدفع المصاريف والغرامة يعامل طبقاً للقانون
هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المتعقدة
في يوم الثلاث ٣١ أكتوبر سنة ٩٩

محكمة الامور الجزئية والمصالحة ببني سريف
اعلان

نشره اولي

عن بيع عقار

بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة
بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٠ القاضي بزع ملكية
الحرمة عائشه بنت حسب النبي من العقار الاتي
بيانه وبيعه بالزاد العمومي وقاد لسداد دين
الطالب وقدره ٢٩٣ قرش صاغ خلاف المصاريف
المستجدة والتي تستجد لغاية يوم البيع المسجل
هذا الحكم بقلم كتاب محكمة بني سريف الاهلية
بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٠ نمرة ٧٦

وهذا البيع هو بناء على طلب حسن علي
التاجر ومقيم بناحية طنسا بني مالو المقيدة بالجدول
سنة ٩٠٠ نمرة ٣٥٤ بتوكيل يعقوب افندي خانكي
الافوكاتو

ضد

الحرمة عائشه بنت حسب النبي من ناحية
طنسا بني مالو
بيان العقار

س ط
١ ٦ بقالة الدلالة الحد القبلي ورثة انصاري
حسن والبحري باقي الاطيان والشرقي
ابعدية ظاظه والغربي السكة الحديد
١ ٦ بقالة العاقولة الحد الغربي اطيان محمد
نصر والشرقي ترعة المسمة والبحري
جمعه غتوزي والقبلي ورثة انصاري حسن
١ ٨ غيط عمار القبلي الحد البحري محمود

عبد والقبلي ترعة العياط والشرقي ورثة
انصاري حسن والغربي باقي الاطيان
١٨ • قبالة ابوسلام الحد البحري ترعة ربح
طنسا والقبلي قبالة المصعد والغربي
ورثة انصاري والشرقي باقي الاطيان
٢٠ • قبالة المصعد الحد الغربي باقي الاطيان
والشرقي ورثة زهير معتوق والقبلي باقي
الاطيان والبحري ورثة انصار حسن

س ط
١٠ ٦

وان حكم نزع الملكية ميين بدان ببيع العقار
المذكور يكون قسماً واحداً كشروط البيع الموضح
باعلان الدعوى المودع هذا الحكم والاوراق
المتعلقة بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من يرغب
عليهم وقت ما يريد

وان الثمن الاساسي الذي تبني عليه المزايدة
هو مبلغ ٢٠٠ قرش صاغ
بناء عليه

نعلن انه سيصير الشروع في بيع العقار
المذكور في يوم الاحد ٢٥ مارس سنة ١٩٠٠
الساعة ٩ افرنكي صباحاً باودة المزايدات الكائنة
بسراي المحكمة ببني سويف

فعلى من يكن له رغبة في المشتري ان يحضر
في اليوم والساعة والمحل المذكورين للمزايدة في
العقار المذكور

تحريراً بسراي المحكمة ببني سويف في
يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٠ و ٢٤ شوال سنة ١٣١٧
باشكاتب محكمة بني سويف الاهلية
احمد شكري

اعلان بيع عقار

محكمة دمياط الاهلية

نشرة أولى

انه بجلسة المزايدات العمومية التي ستعقد
بسراي المحكمة في يوم الاربعاء ٤ ابريل سنة
١٩٠٠ و ٤ ذي الحجة سنة ١٣١٧ الساعة ٨
افرنكي صباحاً
سيصير بيع العقار الآتي بيانه ملك احمد

محمد خفاجي من دمياط وفاه لمبلغ الفين وتسعمائة
وثلاثة واربعين قرشاً وواحد وثلاثين فضه
صاغا المطلوب الي عبد الحي جوده و ابراهيم
كشك من دمياط ومصاريف المحكمة
بناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه
المحكمة بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٠٠ ومسجل
بمحكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية في اول
مارس سنة ١٩٠٠ نمرة ١١٢ القاضي بنزع ملكية
العقار الآتي ذكره وبيعه دفعة واحدة ويكون
الثمن الاساسي مبلغ الفين قرش صاغ
اما شروط البيع فمدونة بحكم نزع الملكية
المودع بقلم كتاب المحكمة لمن يرغب الاطلاع
عليه وهذا بيان العقار

اولا حصة في منزل كائن بحارة المدي
والحدادين قدرها ثلاثة وعشرون
سهماً من قيراط واربعة أخماس سهم
قيراط يحسد من شرقي طريق سالك
وفيه الباب ومن بحري منزل وقف
الرضوانية ومن غربي البحر الاعظم
ومن قبلي ورثة اسماعيل افندي طوله
٢٣ متر وعرضه ١١ متر

ثانياً حصة في تسعة دكاكين كائنة بحارة
المدي والحدادين قدرها أربعة اعشار
قيراط وثمان وثلاث ثمن عشر قيراط
وربع سدس ثمن عشر قيراط وخمسا
ثمن سدس ثمن عشر قيراط وثلاث خمس
ثمن سدس ثمن عشر قيراط تحسد من
شرقي ينتهي بمضه الى وكالة تعلق
احمد افندي عبد الرحمن وشركاه
وبعضه طريق سالك وبه أربعة أبواب
دكاكين ومن قبلي وقف نظارة عبد
السلام بك خفاجي ومن غربي الى
طريق سالك وفيه باب الحمام وخمسة
ابواب دكاكين ومن بحري بمضه الى
وقف نظارة عبد السلام بك خفاجي
وبعضه الى منزل الحاج علي الشامي
طوله ٣٠ متر وعرضه ٢٢ متر

ثالثاً حصة في منزل كائن بحارة القنطرة قدرها

سبعة عشر سهماً من قيراط يحسد من
بحري ينتهي الى طريق سالك وفيه
الباب ومن غربي طريق سالك أيضاً
ومن شرقي ينتهي بمضه الى منزل
الاعصر ومنزل دندوشه ومن قبلي
منزل منجد طوله ١٦ متر وعرضه
١٤ متر

تحريراً بسراي المحكمة بدمياط في ٧ مارس
سنة ١٩٠٠ و ٦ القعدة سنة ١٣١٧

كاتب اول محكمة دمياط

علي نصر

اعلان

بيع عقار

محكمة الزقازيق الاهلية

نشره ثالث

انه بجلسة المزايدات التي ستعقد بسراي
المحكمة بالزقازيق في يوم السبت ٣١ مارس
سنة ٩٠٠ الموافق ٣٠ ذي القعدة سنة ١٣١٧
سيصير بيع الاطيان الآتي بيانه ادناه تعلق
احمد محمد ابراهيم من ذوي الاملاك وقاطن
بمنشاة صهره وفاه للدين المحكوم به عليه الى
الحواجه جبران عوض التاجر بصفته مدير شركة
اخوان يوسف عوض الكائن مركزها ببيت
غمر وقدره ١١٦٨ قرش المحكوم به ومبلغ
٧٤٦٥ قرش صاغ مصاريف التسجيل خلاف
ما يستجد

بيان الاطيان

اولا ٢١ فدان و ١٥ قيراط بحوض العشرة
محدوده من بحري ترعة منشاة صهره
والغربي ورثة عبيد الفتاح افندي
فتحي والقبلي داير الناحية والشرقي
حمد حشيش ويوجد بها ساقية يرين
كائنة قبلي الاطيان المذكورة

ثانياً ١٧ فدان و ٩ قيراط و ٨ اسهم
بحوض الشيوخ الفوقاني منقسمة الى
قطعتين الاولى ٨ فدادين و ١٢ سهم

القويض باطيان العوامر قبلي والشرقي مصطفى
ديان وورثة ابراهيم خلاف والغربي حسين خلاف
وفاء لمبلغ ٤٨١ وما يستجد من المصاريف
وهذا البيع بناء على طلب غالي بشاره المدعي
وبناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ
١٢ فبراير سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة
أسبوط الاهلية بتاريخ ١٤ فبراير سنة ٩٠٠ نمرة ١٣٥
والبيع يكون قسماً واحداً والثمن الذي تبني
عليه المزايدة هو مبلغ ٤٨١ غرش صاغ وشروط
البيع واضحة بعريضة طلب نزع الملكية والحكم
الموجودين بقلم كتاب المحكمة تحت طلب من
بريد الاطلاع عليهما فعلى من يرغب المشتري
ان يحضر في الزمان والمكان الموضحين بهما
تحريراً في ٢٧ فبراير سنة ٩٠٠ و ٢٧ شوال
سنة ١٣١٧ كاتب اول محكمة جرجا
امضا

اعلان بيع

انه في يوم الاربعاء ٢٨ مارس سنة ٩٠٠
٢٧ القعدة سنة ١٣١٧ الساعة ١٠ و ١١ افرنكي
صباحاً بناحية ابنهس وناحية شوانيس منوفية سيصير
الشروع في مبيع ٢٥ اردب قمح ١٥٥ حل تبني
تقريباً ١٠ نورج دارس كامل و ١ فرس شجرة
بيضه سن ٧ تعلق احد محمد عبد القدوس وحسن
محمد عبد القدوس مدين و ٢٥ اردب قمح و ٢٠
حل تبني تعلق المعلم موسى سلامة بصفة ضامن
سابق الحجز عليهم بمعرفة حضرة محمد افندي
طنطاوي المحضر بتاريخ ١٧ يونيو سنة ٩٩ تنفيذاً
للحكم الصادر بتاريخ ١٢ ابريل سنة ٩٩ وهذا
البيع هو بناء على طلب الحواجه فرحات لفي
من بها ومتخذ له محلاً مختاراً مكتب حضرة
محمد افندي عرفه الهامي بمصور بها
فكل من له رغبة في المشتري فعليه ان
يحضر في اليوم المذكور ومن يرسي عليه المزايد
يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته
ويلزم بالفرق

نائب باشمحضر محكمة بها الجزئية

امضا

موافق ١٦ القعدة سنة ١٣١٧ الساعة ١ افرنكي
مساء بناحية المباحات الكبرى وفي تاريخه الساعة ٣
افرنكي مساء بعزبة المناجه الكبرى بجزيرة برد
بزمم الناحية سيبيع بطريق المزايد العمومي
بقرتين وعجلة بقر و حمار تعلق محمد حسن وحش
وابراهيم محمد شحاته من الناحية المذكورة السابق
حجزهم بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٠٠ موافق ٢٢
رمضان سنة ١٣١٧ بناء على طلب علي حسن
الباز من تين العياض وبناء على الحكم الصادر
من محكمة فاقوس الجزئية بتاريخ ٢٣ يولييه سنة ٩٩
على مبلغ ١٤٧٨ قرش صاغ ميري بخلاف رسم
هذا النشر

فن له رغبة في المشتري فيحضر في المواعيد
المذكورة بالحلالات الموضحة اعلاه ومن يرسي عليه
المزايد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على
ذمته ويلزم بالفرق

باشمحضر محكمة فاقوس

مرجان ابراهيم

محكمة جرجا الجزئية

اعلان

بيع عقار
في قضية غالي بشاره من جرجا
ضد

كريشه احمد من العوامر بحري المقيده
بجدول المحكمه نمرة ١٥٠ سنة ٩٠٠
بمجلسه المزايدات التي ستعقد باودة البيوع
بسراي المحكمه في يوم ٣ ابريل سنة ٩٠٠
سيبيع بالمزايد العمومي ٢٠ سهم و ١٥٥ قيراط
أطيان خراجية كائنة بزمم ناحية العوامر تعلق
المدعى عليه على مساحتين الاولى ٢٠ سهم و ٩
قرايط بقالة الحسة الحد البحري مكاي مكي
وحسين حموده والقبلي قبالة القلعاية باطيان العوامر
بحري والشرقي الحاج عبدالله عبد المنعم وورثة
حمد عبد المنعم والغربي ورثة ديان رزق والمساحة
الثانية ٦ قرايط بقالة الاربعة الحد البحري
محمد بن عبد الكريم مقلد وشركاه والقبلي محمد

محدوده من بحري ابراهيم عمر
والغربي ورثة عمر عبد السيد والقبلي
الترعة المذكورة والشرقي على عمر
والقطعة الثانية ٩ فدادين و ٨ قرايط
و ٢٠ سهم عشوري محدوده من
بحري غيط صافور وفاصل طريق
والغربي ابراهيم نجم والقبلي الحرمه
فاطمة حمديه والشرقي حوض العماره
وفاصل مسقه

ثالثاً ٤ فدادين و ٢٣ قيراط بحوض النجاره
محدوده من بحري اطيان رواتي
والغربي فاصل مسقه من حوض
الشيوخ والقبلي بدوي محمد والفرقي
محمد بانثا طاهر والقطعة المذكورة
فدادين وثمانية قرايط عشوري
و ١٥ قيراط وفدانين خراجي

رابعاً ١٦ قيراط بحوض الكنبه محدوده
من بحري محمد اليرهامي والغربي
عمر الدوس والقبلي محمد علي والشرقي
سليمان سليم البدوي

خامساً ٦ فدادين و ٦ قرايط و ٤ سهم
بحوض الروض بحري ياوربك شهدي
والغربي والقبلي والشرقي تربتوا والآن
يوسف الدوس

فعلى من يرغب الشراء ان يحضر بقلم كتاب
المحكمة للاطلاع على شروط البيع المندرجة
ضمن حكم نزع الملكية الصادر بتاريخ ١٩ ستمبر
سنة ٩٩ ومسجل بقلم كتابها بتاريخ ٢١ منه
نمرة ٦٤٨ لاعطا المزايد والثمن الاساسي الذي
تبني عليه المزايدة هو مبلغ ٢٠٠٠ قرش صاغ
عن ثمن الفدان الواحد ويكون البيع قسماً
واحداً

حرر بسراي المحكمة بالقازيق في يوم
٢٥ فبراير سنة ٩٠٠ باشكاتب المحكمة
امضا

اعلان

انه في يوم الاحد ١٧ مارس سنة ١٩٠٠

اعلان

من محكمة عابدين الجزئية الاهلية
عن مبيع منقولات محجوزة بالزاد العاني
انه في يوم الخميس ٢٢ مارس سنة ١٩٠٠
الساعة ١٠ افرنكي صباحا بشارع الجزاوي
بالقرب من درب سعادة

سبباع بالزاد العاني موبليات مثل دوايب
ونجف واسرره نحاس وخلافها تعلق علي افندي
عبد الرحمن التاجر بالجزاوي السابق توقيع الحجز
عليهما بتاريخ ١٢ يولييه سنة ٩٩ و ١٣ يناير
سنة ٩٠٠ بناء على طلب الخواجه انطون اوقش
وشركاء التجار بالاسكندرية والمتخذ له محلا
بمصر مكتب حضرة سليم افندي بسترى الحامى
لدى المحاكم الاهلية وهذا البيع تنفيذاً للحكم
الصادر من محكمة عابدين الجزئية بتاريخ ١٦
اكتوبر سنة ٩٩ فعلى كل من يرغب الشراء
الحضور في الزمان والمكان المبينين اعلاه ومن
يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً والا يعاد
البيع على زتمه ويلزم بالفرق ان نقص
تحريراً في اول مارث سنة ٩٠٠

نائب باشمخضر محكمة

عابدين الجزئية

علي فهمي

محكمة الازبكية الجزئية

اعلان

مبيع منقولات ودقيق

انه في يوم الثلاثاء ١٣ مارس سنة ١٩٠٠ و ١٢
القعدة سنة ٣١٧ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً
بشارع روض الفرج قسم شبرا

سيصير الشروع في مبيع اربعة ايكاس دقيق
داخلهم ماشين وقه بطريق المزاد العمومي فذاً
للحكم الصادر من محكمة الازبكية الجزئية بتاريخ
٢٦ اكتوبر سنة ٩٩ ضد محمد تركي القران بروض
الفرج بمبلغ ١١٢ قرش صاغ وما يستجد من
المصاريف وتوقع الحجز عليه بتاريخ ٢١ فبراير
سنة ١٩٠٠ وهذا البيع بناء على طلب خليل

افندي عبد الخالق رئيس خدمه بمدرسه الطب بمصر
فكل من له رغبة للمشتري عليه الحضور
في الزمان والمكان المحدين باعلاه ومن يرسي عليه
المزاد يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر يلزم بالفرق
تحريراً بمصر في يوم ٧ مارس سنة ١٩٠٠
نائب باشمخضر

علي احمد

اعلان

انه في يوم الخميس ٢٢ مارس سنة ١٩٠٠
الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بناحية كفر ميت
الغز بمركز ميت غمر

سيصير الشروع في مبيع شب اسود عمره
اثني عشر سنة تعلق التولي عبد النبي من كفر
ميت الغز السابق توقيع الحجز عليه بناء على
طلب الحاج محمد بحار التاجر بميت غمر تنفيذاً
للحكم الصادر لصالحه من محكمة ميت غمر
الجزئية بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ٩٩ وفاء لمبلغ
٣٥٠ قرش صاغ

فكل من له رغبة في المشتري يحضر في اليوم
والساعة المحددين أعلاه ومن يرسي عليه المزاد
يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد المزاد على ذمته
ويلزم بالفرق

تحريراً بميت غمر في ٦ مارس سنة ٩٠٠

نائب باشمخضر

بميت غمر

حنا سخرون

اعلان بيع ماشيه محجوزة

بالمزاد العمومي من محكمة السيد زنب
انه في يوم السبت ١٧ مارس سنة ١٩٠٠
و ١٦ القعدة سنة ٣١٧ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً
بناحية البراجيل بمركز ملوي بمديرية اسيوط
سيصير الشروع في مبيع عنزة سوده وجديين
سودوا ربعة عنزات سود ومجل بقر بالمزاد العمومي
فذاً لخلاصة حكمي محكمة السيد زنب الصادر
بتاريخ ٢٧ يوليو و ١٨ ستمبر سنة ٩٩ السابق
اعلانهم وسبق توقيع الحجز على هذه الماشية.

ضمن اشياء اخرى مستردة الآن بدعوى وهذا
البيع سيكون في اليوم المذكور بناء على طلب
السيد زنب بنت طه المتخذة لها محلاً مختاراً بمصر
مكتب حضرة ابراهيم افندي تيجب الحامى ومحمود
افندي عبد العزيز وكيل اشغال بمصر الكائن
بشارع اللبودية قنم السيد زنب

وهذه الاشياء تعلق سالم خفاجي التاجر
بناحية البراجيل بشرط دفع الثمن بالعمله الصاغ
الميري ومن يتأخر عن الدفع يعاد المزاد على
ذمته فان نقص يلزم بالفرق وان زاد تضاف
الزيادة على مبلغ البيع

تحريراً في ٣ مارث سنة ٩٠٠

نائب باشمخضر محكمة السيد زنب

امضا

اعلان

من محكمة مصر الابتدائية الاهلية

عن مبيع منقولات محجوزة بالمزاد العام
انه في يوم السبت ١٧ مارس سنة ١٩٠٠
الساعة عشرة افرنكي صباحاً بشارع عبد الدائم
والنصرية

سبباع بالمزاد العام اقشة ومنقولات وخلافها
تعلق محمد بك العرابي وعلي افندي الشريف
السابق توقيع الحجز عليهما بتاريخ ٢٣ مايو سنة
٩٩ بناء على طلب الخواجات انطانيوس ورزق الله
طرابلسي التجار بالمحلة الكبرى والمتخذان لها
محلاً مختاراً مكتب حضرة ابراهيم افندي جمال
الحامى وهذا البيع تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة
مصر الابتدائية الاهلية بتاريخ ١٧ اكتوبر سنة
٩٩ فعلى كل من يرغب الشراء الحضور في الزمان
والمكان المبينين اعلاه ومن يرسي عليه المزاد
يدفع الثمن فوراً والا يعاد البيع على ذمته ويلزم
بالفرق ان نقص

تحريراً في ١٩٠٠ مارس سنة

كاتبه

ابراهيم جمال

الحامى

(طبع بالمطبعة العمومية)